الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية

د/ جمال بن دعاس- جامعة باتنة

لقد تنبأ علماء الاقتصاد الوضعي من قبل بانهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الإنسان وسجيته ومع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما تنبأ العديد من رواد النظام الاقتصادي الرأسمالي بانهياره لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع سنن الله ومع القيم والأخلاق، كما أنه يقوم على أساس الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية مع مراعاة المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، كما يعد الربح هدفه الأساسي من كل التعاملات مما يؤدي إلى التفاوت الكبير في توزيع الدخول والثروات بين طبقات المجتمع وإلى هيمنة الشركات الاحتكارية التي تعتمد في تسويق منتجاتها على الدعاية الكاذبة مما ينتج عنه إهدار الموارد الاقتصادية بدل استخدامها في إنتاج السلع الضرورية، أما النظام المصرفي فيقوم على أساس الفوائد الربوية التي تعد من قبيل أكل أموال الناس بالباطل، وتؤدي إلى ظهور طبقة مترفة دون جهد من خلال استغلال حاجة المستهلكين والمستثمرين للأموال، كما تؤدي إلى تشويه هيكل الاستثمار من خلال توجيه الموارد إلى القطاعات غير المفيدة بل والضارة للمجتمع.

وكان من الطبيعي أن تؤدي هذه التناقضات مع الفطرة البشرية السليمة ومع النهج الذي ارتضاه الله لعباده، إلى حدوث اختلالات متعددة كان أخطرها أزمة الكساد العظيم الذي حدث في ثلاثينيات القرن الماضي، وآخرها الأزمة المالية العالمية الراهنة التي بدأت بوادرها في صائفة سنة 2008، وقد تحدث مؤلفون كثر عن أسباب هذه الأزمة وآثارها والجهود المبذولة للخروج منها، أما وقد بدأت ملامح التماثل للاستقرار تلوح في الأفق بعد المسكنات الكثيرة التي تم تقديمها للاقتصاد العالمي فلعل من الراسخ في مجال إدارة الأزمات والتعامل معها أن يتم رصد وتحديد الدروس المستفادة من الأزمة في محاولة للحيلولة دون وقوعها مرة أخرى، وكيفيات الخروج منها في حالة تكرارها، والعمل على إبراز مكامن الضعف في النظام المصرفي الرأسمالي، ومن ثم تقديم البديل المستمد من روح الشريعة الإسلامية التي شرعها العليم الخبير لتكون أساسا لسعادة الإنسانية في الدارين.

ومن هنا فإن هذا البحث يحاول الإجابة عن التساؤل التالي: ما هي أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية المصرفية العالمية؟ وما هي أسس البديل الإسلامي المطروح؟

ففيما يتعلق بأهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة فيمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- سقوط الوهم القائل بصلاحية النظام الاقتصادي الحر، وفشل اليد الخفية في تحقيق التوازن في مختلف الأسواق، وأصبح الجميع مطالبا بالقيام بمراجعة دقيقة لأفكار آدم سميث القائمة على إمكانية تطبيق آليات السوق بلا ضوابط، فبعد سقوط النظام الاشتراكي وأفكار كارل ماركس، هاهو النظام الرأسمالي مهدد بالسقوط بعد أن أصبحت الأزمات الاقتصادية تلاحقه وفي مراحل متلاحقة، وفي المقابل أحيت الأزمة الحاجة إلى التفكير مرة أخرى فيما يطلق عليه الطريق الثالث النابع أساسا من ظروف كل دولة وخصوصيتها والمرحلة التي يمر بها اقتصاد هذه الدولة.

فلابد إذا من التخلي عن الرأسمالية الطائشة أو الرأسمالية المتوحشة والاشتراكية المحطمة، وإجراء محاولات جادة للتوفيق بين دواعي الكفاءة الاقتصادية وترشيد آليات السوق وبين اعتبارات العدالة الاجتماعية وتوسيع قاعدة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

2- سقوط العديد من الادعاءات التي كانت تتردد حول حرية الاقتصاد الأمريكي الذي يطبق آليات السوق، وكان يرددها الكثيرون في دول العالم مثل أسطورة تطبيق الشفافية، لأن ما جرى للاقتصاد الأمريكي ليس مباغتا، فقد كانت هناك مؤشرات انهيار ونقاط ضعف، فبنك ليمان براذرز كان في حالة وفاة منذ مدة طويلة، ولكن جرى التستر والتعتيم على حالته لمدة طويلة أيضا، وهذا كان ينطبق على بنوك أمريكية أخرى مثل بنك أوف أمريكا وبنك ميرل لينش ومؤسسات أخرى، وكذلك سقوط أسطورة أن الاقتصاد الأمريكي لديه القدرة على هضم الأزمات مهما كان حجمها ونوعها من منظور أن هذا الاقتصاد الأمريكي لديه معدة قوية هاضمة، فالمعدة القوية الهاضمة عجزت عن هضم الأزمة المالية المصرفية الاقتصادية التي تجتاح هذا الاقتصاد الآن.

كما أن الأزمة المالية المصرفية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي اضطرت الدولة إلى التدخل الواسع والعميق والسريع في صميم الممارسات الرأسمالية، إذ مارست الحكومة المركزية (الفيدرالية) سياسة التأميم تجاه أكثر من مؤسسة اقتصادية ومالية، وأصبح البحث مطروح بقوة عن دور الدولة في ظل آليات السوق الحرة[1].

3- من أهم الدروس المستفادة من الأزمة هي أنها أكدت عدم صلاحية أيديولوجية حرية السوق المطلقة دون ضوابط فيما يمكن أن نسميه فوضى السوق وعدم وجود دور فعال للدولة، بل إن الوسيلة الفعالة لمعالجة الأزمة الحالية هو ضرورة تدخل الدولة لإصلاح ما أفسدته السوق الحرة، بل إن ضمان عدم تكرار تلك الأزمة هو أن يكون للدولة دور واضح لتنظيم وضبط السوق وذلك مع التأكيد على أن هذا الدور لابد أن يكون بهدف زيادة فاعلية السوق القائم على أساس المنافسة والشفافية الحقيقية وتشجيع القطاع الخاص الخلاق المبتكر الملتزم بقوانين الدولة وأهدافها الاجتماعية فيما

يعرف بالمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص بما يحقق العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع وهذا أمر ممكن تماما.

4- إن محاولة تحقيق الأرباح الافتراضية من خلال المشتقات والدخول فيما يطلق عليه منظومة الفقاعات مثل ما حدث من فقاعات عقارية، انتفخت بديون بلغت في الاقتصاد الأمريكي حوالي 12 تريليون دولار، وعندما حانت مواعيد سداد القروض، حدث عجز تام عن السداد وبالتالي انفجرت هذه الفقاعة ودخلت البنوك في أزمة حادة سرعان ما انعكس على البورصات بالانهيار.

ومن الغريب أن ينطلق التعامل مع هذه الأزمة المالية المصرفية العالمية من خلال تفسيرها بأسباب نقدية واستخدام في معالجتها أدوات سياسة مالية، ويحاول الساسة معالجة أزمة السيولة بضخ مقادير هائلة من الأموال لشراء الأصول الراكدة والمتهالكة، أي أنها محاولة لإيقاف النزيف دون معالجة أسبابه، ولذلك فالمعالجة هنا كانت فاشلة بالتأكيد. وبالتالي كان لابد للنيوليبرالية أي الليبرالية الجديدة أن تخلي الساحة للنيوكينزية التي تعيد للدولة ذلك الدور الذي تفرضه الأزمات أي التدخل الواسع من أجل الحد من الفوضى وتصحيح الاختلالات ودعم الطلب لإنقاذ الرأسمالية ذاتها وهذا ما يجب أن تقوم به الدولة في رأسمالية اليوم.

5- اتضح من الأزمة أن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية لا تخضع لرقابة البنك المركزي، ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعفا من حجم رؤوس أموالها، وهنا يكمن الخطر الكبير فيما يمكن تسميته بالانفلات الائتماني الضار، ليس فقط بتلك البنوك ووصولها إلى حالة الإفلاس بل تسببت في حالة من الانهيار في النظام الاقتصادي بأكمله بعد انهيار النظام المصرفي والمالي.

ومن ناحية أخرى اتضح أن النظام المالي والمصرفي في الاقتصادات المتقدمة قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق ما يسمى بالمشتقات المالية، وهو اختراع خطير يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد، وهو ما يؤدي إلى تعميق الاختلال بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي، وتعظيم ما يسمى بالاقتصاد الافتراضي وخلق أرباح وهمية، دون الاحتكام إلى مبادئ الحوكمة أو الإدارة الرشيدة، وهو ما يتطلب بالضرورة العمل نحو إخضاع البنوك الاستثمارية وغيرها من البنوك لرقابة صارمة من قبل البنك المركزي وتقوية دور البنك المركزي واستقلاليته كسلطة نقدية وتعميق دوره كضابط إيقاع للجهاز المصرفي وإحداث حالة من التناسق الضروري بين سوق النقد وسوق رأس المال، بل ومحاولة العمل بالقواعد السليمة المتعارف عليها في منح الائتمان وترشيد منح القروض الشخصية وعمليات التجزئة المصرفية وكذلك القروض الممنوحة لاقتناء السيارات من

البنوك بالإضافة إلى مراجعة دقيقة لأنظمة المشتقات المالية في محاولة لإحكام السيطرة على تلك الأنظمة بما يتماشى مع الأسس المصرفية والمالية السليمة، وعليه فيجب ربط النشاط المالي بالقطاع الحقيقي من الاقتصاد من خلال عدم السماح للبنوك والمؤسسات المالية بخلق النقود واستحداث وسائل الدفع كبطاقات الائتمان وجر الناس إليها بحبال الدعاية والإغراء لتقع في براثن الديون[2].

6- تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من استغلال العالم كله اقتصاديا بآليات اقتصادية وسياسية وعسكرية، مستندة إلى قدرتها المادية وإلى الآليات المختلفة التي اعتمدتها، واستعانتها بالقوة العسكرية والتحالفات السياسية.

وقد آن الأوان لإنهاء هذا الاستغلال، لأن الاقتصاد الأمريكي لازال يعمل على ضوء النظام الاقتصادي العالمي الذي تكون بعد الحرب العالمية الثانية، حينما كان الاقتصاد الأمريكي هو الأقوى في العالم، حيث كان يملك ثلثي رصيد الذهب العالمي وكان الدولار هو العملة الوحيدة القابلة للتحويل للذهب. وفي ظل تخلي كل الدول عن قاعدة الذهب اعتمد الدولار كي يكون القاعدة النقدية للنظام النقدي العالمي الذي تقيم على أساسه باقي العملات الأخرى، كما أن تأسيس المنظمات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان بقوة تصويتية عالية للولايات المتحدة الأمريكية بلغت 20%.

ولكن من الضروري الإشارة إلى أن ظروف ما بعد الحرب العالمية تغيرت تماما فيما يتعلق بالاقتصاد الأمريكي، فالدولار عوم عام 1970، بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت "نيكسون" أن الاقتصاد الأمريكي أصبح غير قادر على تحويل الدولار إلى ذهب والعكس، بعد استنزاف رصيد الذهب الأمريكي بسبب حرب فيتنام، وأصبح النظام النقدي العالمي بلا قاعدة وتلقى هذا الاقتصاد بعد ذلك صدمة وأزمة 11 سبتمبر 2001 التي ضربته في هياكله الاقتصادية لأول مرة ثم دخل هذا الاقتصاد في حالة من التنافسية، حيث انخفضت قدراته التنافسية وفقد تفوقه في الكثير من السلع وفقد الكثير من الأسواق ثم ترنح أخيرا في ظل الأزمة الأمريكية العقارية والتي تحولت إلى أزمة مالية مصرفية عالمية.

أما الاقتصادات الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والصين فقد ازدادت قوة، ودخلت ما يسمى الدول الناهضة مثل الهند وروسيا وغيرها بل أخذت اقتصادات ناشئة تنمو مثل ماليزيا وأخذت الدول النامية تبحث عن دور لها وتطالب بحقوقها في تعديل شروط التبادل الدولي، ومعنى ذلك أن الاقتصاد الأمريكي أصبح في وضع تنافسي في ظل العولمة الاقتصادية، ولذلك كان السبيل أمام إدارة بوش هو ابتداع إستراتيجية تصدير الأزمات للعالم، فقد صدرت هذه الإدارة أزمة الغذاء للعالم ثم أزمة

الطاقة، وأخيرا صدرت أزمة الرهن العقاري التي تحولت إلى أزمة مصرفية عالمية ومن ثم إلى أزمة اقتصادية عالمية.

وبالتالي فقد آن الأوان لإطلاق مرحلة جديدة نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد تعاد فيه توزيع الأدوار في ضوء هذا الانهيار لهذا الاقتصاد الأمريكي الذي كان الأقوى فأصبح يترنح أمام الأزمة العالمية، بل ودخلت إدارة جديدة في ظل فوز باراك أوباما بأفكاره وتوجهاته الإستراتيجية الجديدة.

فالمطلوب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة لأنه ثبت كما قال الرئيس الصيني أن تمركز الثروة في عدد محدود من الأشخاص لا يؤدي ولا يصنع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعدالة لابد أن تطبق على مستوى الدولة الواحدة والأهم ما بين الدول وبعضها البعض وتحديدا بين الدول الأكثر تقدما والمتقدمة، والدول النامية والمتخلفة بل يجب أن تكون العلاقة أكثر انسيابية وأكثر وضوحا، حيث يجب أن تشارك الدولة النامية بفعالية في إقامة وتكوين هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهذه الدول لها الحق كل الحق في أن تشارك بتمثيل عادل متسع القاعدة في الحوار الدائر حاليا لتصحيح بنية النظام المالي والاقتصادي الدولي وتطوير منظمات التمويل الدولية ولهذه الدول الحق كل الحق في طرح رؤيتها لمسببات الأزمة الحالية وسبل احتواء تداعياتها والوقاية من تكرار وقوعها، ومن العدل أن تشارك في تصحيح النظام الاقتصادي العالمي الحالي المستمد من النظام الرأسمالي القاصر والظالم واللأ أخلاقي[3]، بأن تشارك في تحمل تداعيات تصدير أزماته واختلالاته وتجاهل ضوابطه المتعمد من الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد الأمريكي في أدائه، ولذلك لابد من سعي الجميع لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي الحالي من خلال حوار دولي نشارك فيه كل الدول ومنظمات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والتجمعات والتكتلات الإقليمية وغيرها لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يكون أكثر قدرة على مواجهة والتعامل مع الأزمات ويتجه نحو حالة من الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في كافة الدول أي نظام يحقق المصلحة للجميع.

7- من الدروس المستفادة من الأزمة المالية المصرفية العالمية، هو غياب دور فعال لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتتفق كل آراء الخبراء والعلماء والمفكرين[4]، بل وكذلك صانعي السياسة الاقتصادية في كل دول العالم، على ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقوية دورهما وقدراتهما المالية لإكسابهما القدرة بدرجة أكبر على مواجهة وعلاج الأزمات، فقد اتفقت مجموعة دول العشرين في مؤتمرها الذي عقد في واشنطن في 15 نوفمبر 2008 على ضرورة مراجعة موارد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف زيادة تلك الموارد بشكل مستمر وكلما دعت الضرورة لذلك، وقد تعهدت المجموعة بضرورة إصلاح كل من صندوق النقد

الدولي والبنك الدولي ليعكسا التغير في الأوزان الاقتصادية النسبية التي حدثت في الاقتصاد العالمي والنظام الاقتصادي العالمي، وضرورة زيادة تمثيل الاقتصادات الناشئة والناهضة والاقتصادات الراعية، التي يجب أن تحصل على المزيد من القوة والتصويت والتمثيل في هاتين المنظمتين العالميتين.

وأن على صندوق النقد الدولي أن يعطي اهتماما كبيرا ومتزايدا للقطاعات المالية في الدول الأعضاء، ويعمل هو والبنك الدولي على مراجعة البرامج المشتركة فيما بينهما فيما يتعلق بالقطاع المالي في الدول الأعضاء، وبرامج تقييم هذه القطاعات وأن دور صندوق النقد الدولي يجب أن يزداد ويقوى في مجال إبداء المشورة في مجال السياسة المالية والتمويلية الكلية، وعلى صندوق النقد الدولي أن يعمل على وضع برامج لبناء القدرة المالية في أسواق الاقتصادات الناشئة والناهضة والدول النامية لتكون في الصيغة التي تجعلها أكثر اتساقا وتنظيما مع المعايير الدولية والحوكمة الرشيدة، وفي حال غياب هذا الدور فإن الدول الغربية مهددة بالانهيار كما يحدث الآن لليونان وقريبا ربما البرتغال وإسبانيا وحتى إيطاليا وفرنسا[5].

وفي كل الأحوال إعطاء صلاحيات أكبر وأوسع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مواجهة الأزمات وأن يعطيا اهتماما أكبر للدول الأكثر تضررا في محاولة جادة لإخراج دول العالم من حالة الركود الاقتصادي التي دخلت فيها مع تصاعد آثار الأزمة العالمية، والعمل على إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي بما يحقق الاستقرار النقدي والاقتصادي وصولا إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد العالمي وعلى مستوى دول العالم واستعادة قدرة الدولة المتضررة على تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي في إطار من الضوابط والمعايير الدولية وتحقيق المتانة المالية والملاءة المصرفية في أنظمتها المصرفية والمساعدة في وضع البرامج المؤدية إلى ذلك.

8- كشفت الأزمة المالية المصرفية العالمية عن خلل خطر في نظام الائتمان والتمويل بالأنظمة الخاصة بالمشتقات المالية، وتهاوي أوراق الدومينو عندما انهارت ورقة واحدة من تلك الأوراق، وهذا ما جعل المحلل المالي لموقع CNN يصف سوق مشتقات الائتمان بأنه أكبر كازينو في العالم، كما أن المرشح الجمهوري جون ماكين اعترف بأن ثقافة الكازينو سيطرت على وول ستريت، بل إن كازينوهات القمار أقل حدة مما آلت إليه الأسواق العالمية[6]، مما أدى إلى تراكم الفوائد وارتفاع تكلفة هذا التمويل ومخاطره وهو ما أرهق الجميع، حتى فوجئنا بتصريح محافظ البنك المركزي الأمريكي بأنه لا مانع من التفكير في نظام التمويل الإسلامي كسبيل من سبل الخروج من تلك الأزمة الطاحنة، وأحد الأنظمة الواقية من الوقوع في الأزمات، وتصاعدت أيضا صيحات أخرى بدرجة أقوى في لندن ببريطانيا وفي طوكيو باليابان وغيرها.

وكما توقع الخبراء أن تصب أزمة الرهن العقاري الأمريكية في مصلحة البنوك والمصارف الإسلامية من خلال جذب عدد أكبر من العملاء الذين سيبحثون عن البديل الأفضل في ضوء تلك الأزمة وخاصة أن المصارف الإسلامية نجحت في الإفلات بدون خسائر من أزمة الرهن العقاري، وبالتالي فقد حولت الأزمة المالية المصرفية الأنظار إلى نظام التمويل الإسلامي ليكون البديل الأفضل من التمويل التقليدي بنظام الفوائد المتراكمة والمتضاعفة المصروف.

وأصبح من الدروس المستفادة من الأزمة العالمية البحث بقوة في التمويل الإسلامي الذي تبين أنه قادر على الحد من شدة ووتيرة الأزمات المالية لاعتماده مزيدا من الانضباط المالي وإلزام الممولين بالمشاركة في المخاطر[7]. ولهذا نرى أن هناك من بدأ يعي الدرس وأخذ يخطط بقوة نحو هذا الاتجاه فبريطانيا تخطط بالفعل ليكون حي المال في لندن أحد البوابات العالمية للمنتجات المالية الإسلامية والتمويل الإسلامي وقد تنامى سوق السندات في العالم، وأصبحت متاحة في الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وكذلك ماليزيا وأندونيسيا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تشهد مؤسسات التمويل الإسلامي إقبالا متزايدا من جانب المسلمين الأمريكيين حيث يوجد في أمريكا ما بين 6 إلى 7 مليون مسلم من 300 مليون أمريكي.

وقد شهدت العاصمة البريطانية على مدار السنوات الخمس الماضية تجارب متنوعة في المعاملات المالية الإسلامية، تبلورت في وجود أربعة بنوك إسلامية معاملاتها بالكامل بما يتوافق مع المبادئ الإسلامية في إدارة الأصول، هي المصرف الإسلامي البريطاني، والمصرف الأوروبي للاستثمار الإسلامي، وبنك لندن والشرق الأوسط للتمويل الإسلامي، وبيت التمويل الأوروبي.

وإلى جانب هذه البنوك الأربعة التي لا يوجد لها نظير في بقية دول الاتحاد الأوروبي، حرص واحد وعشرون بنكا تقليديا على خوض تجربة التمويل الإسلامي بتخصيص فرع للمعاملات الإسلامية، ووفق أحدث دراسة حول التمويل الإسلامي أعدتها مؤسسة الخدمات المالية الدولية، فإن لندن بها سوق ثانوي في الصكوك الإسلامية بتعاملات تصل قيمتها إلى ملياري دولار شهريا، إلى جانب سوق متنامية لخدمات الرهن العقاري بالتجزئة حسب الأصول الإسلامية، وتأتي لندن بالمركز الخامس عالميا في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي بعد دبي صاحبة المركز الأول ثم كوالالامبور في المركز الثاني، ثم المنامة بالبحرين ثم الدوحة بقطر.

ونظرا لأن لندن لا تقتنع بالمركز الخامس، فهي تود استثمار حزمة مزايا تمتلكها مقارنة بمعظم الدول الأخرى في العالم، كما تصبح الحاضن الأوروبي لسوق التمويل الإسلامي وهو ما يتيح لها موقعا أفضل على خارطة طريق سوق المال الإسلامية، علما بأنه يوجد 2 مليون مسلم في بريطانيا، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة

البريطانية أجرت إصلاحات قانونية لجذب الاستثمارات الإسلامية ومنها إصدار تراخيص عمل البنوك الإسلامية، بدعم من بنك إنجلترا إلى البنك المركزي الإنجليزي.

أما في طوكيو باليابان فإننا نجد أن الحكومة اليابانية تستعد بقوة لإدخال تعديلات على قوانينها المالية والمصرفية وينتظر العمل بها في غضون ستة أشهر لتكييف معاملاتها بما يحقق اجتذاب واستيعاب التمويل الإسلامي، وبالتالي فإن اليابان تأمل في أن تنضم إلى مجموعة الدول المنافسة في مجال التمويل الإسلامي، وقد انضم البنك المركزي الياباني في سبتمبر 2008 إلى مجلس الخدمات التمويلية الإسلامية وهي الهيئة الدولية التي تضع المعايير للتمويل الإسلامي لكي يعمق من معرفته بأسس التمويل الإسلامي.

وبصورة كبيرة تزايد اهتمام القطاع الخاص في اليابان بالتمويل الإسلامي وأخذت مجموعة ميتسوبيشي لإدارة الأصول، وشركة تويوتا العملاقة لصناعة السيارات تتأهب للدخول إلى سوق التمويل الإسلامي بإصدار سندات إسلامية، وأصبحت شركة للتأمين في اليابان (أجوت كريدت) أول مؤسسة للخدمات المالية تقدم صكوكا إسلامية.

ومن المنتظر أن تكون اليابان من أكبر الدول الصناعية الكبرى التي تصدر سندات إسلامية إذا مضى البنك الياباني للتعاون الدولي في خطته التي أعلن عنها لاجتذاب أموال من الدول الإسلامية الغنية بالبترول، كما ينمو التمويل الإسلامي بسرعة في جنوب شرق آسيا، فأندونيسيا تستعد لإصدار 1.6 مليار دولار سندات إسلامية لإنعاش الاقتصاد الأندونيسي وعلاج عجز الموازنة العامة الذي يصل إلى 27% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعد ماليزيا أكبر سوق للسندات الإسلامية في العالم، حيث أصدرت في السنة الماضية فقط سندات إسلامية لنحو 47 مليار دولار أي ما يعادل ثلثي إجمالي السندات الإسلامية على مستوى العالم، علما بأن السندات الإسلامية لا تخضع لنظام الفائدة ولكن تخضع لنظام المرابحة وتسدد الشركات التي تطرح سندات إسلامية دفعات مالية للمستثمرين من خلال عوائد مشروعاتها بالإضافة إلى أن بنوكا كبرى مثل البنك الأمريكي (سيتي جروب) والبريطاني HSBS والألماني (دويتش بنك)، قامت بإطلاق فروع لهم للتعامل بنظام الشريعة الإسلامية.

ويلاحظ أن معدل نمو النظام المصرفي الإسلامي في دول منظمة المؤتمر الإسلامي يبلغ من 15- 20% ويعد التمويل الإسلامي بعد الأزمة العالمية واحدا من أسرع القطاعات نموا في صناعة التمويل العالمي وهو أحد إفرازات المالية المصرفية العالمية، وأصبح من الدروس المستفادة من أزمة الالتفاف إلى هذا النوع من التمويل.

وفي إطار البحث عن نظام اقتصادي عالمي جديد، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يحتاج إلى النظر فيه والبحث في توجهاته وخاصة أن الإحصاءات تشير إلى أن حجم التمويل الإسلامي في العالم وصل إلى 700 مليار دولار عام 2008 ويمكن أن يصل إلى تريليون دولار عام 2010 ويوجد 300 مصرف ومؤسسة تمويلية في العالم. ويبقى تحفظ لابد منه وإشارة لابد منها، وهي أن هناك نقص في خبراء المعاملات المصرفية الإسلامية، واكتساب الخبرة في هذا المجال تحتاج 15-20 عاما للحصول عليها، بالإضافة إلى أن البنوك الإسلامية تحتاج إلى إعادة هيكلة وإصلاح مصرفي حيث يغلب عليها عمليات المرابحة دون عمليات المشاركة والمضاربة والمطلوب أن نصل إلى العكس أن تغلب عمليات المشاركة بدرجة أكبر من المرابحة، وتعميق التعاون الدولي لتلك البنوك في المستقبل، وإنشاء مؤسسة تحكيم إسلامية، كما طالب بذلك منتدى رجال الأعمال الإسلامي الدولي الذي عقد باسطنبول في أكتوبر 2008 علما بأن أحدث استطلاعات الرأي للتصويت على الأنظمة الأفضل من 21 ألف فقد أسفر عن 78% يفضلون النظام الاقتصادي الإسلامي و6% النظام الرأسمالي و5% النظام الاشتراكي.

9- من الدروس المستفادة من الأزمة العالمية أن تسعى كل المؤسسات والمنظمات والبنوك ومؤسسات التمويل إلى إيجاد ما يسمى بصندوق الطوارئ لمواجهة الأزمات المالية، يمول من أرباح تلك المؤسسات السنوية ويستثمر في مجالات تسمح بإيجاد عائد دوري يسمح في أي وقت لمواجهة الأزمات المالية والمصرفية، بل إننا ننادي بزيادة الموارد المتاحة في صندوق النقد الدولي وأن يدعم برنامج التمويل الطارئ بقوة ليكون أكثر فعالية في إنقاذ الاقتصادات المتضررة التي تعاني نقصا حادا في السيولة.

10- لقد كشفت الأزمة عن ضرورة وجود ما يسمى بالمسؤولية التضامنية بين كل دول العالم حول الخروج من الأزمة والركود الاقتصادي الذي كشفت عنه الأزمة.

وبمنظور التخطيط الإستراتيجي فلابد أن تسعى كل دولة أن تقتنص الفرص التي قد تلوح لتقتنصها والتهديدات التي تظهر عليها أن تواجهها.

فعلى سبيل المثال إذا كان هناك 14 تريليون دولار استثمارات عربية في الخارج فإن هذه الاستثمارات بعد أن أصبحت الولايات المتحدة غير آمنة، ومناخ الاستثمار فيها طارد وكذلك عدد من الدول الأوروبية، فعلى الدول العربية أن تسعى لاقتناص الفرص المتاحة عن هذا الوضع في محاولة جادة لجذب نسبة من هذه الاستثمارات داخل المنطقة العربية وزيادة ما يسمى بالاستثمار العربي- العربي، وهناك مجالات ومشروعات استثمارية كثيرة يمكن أن تستوعب نسبة من هذه الاستثمارات، فالسودان الذي لديه أكثر من 200 مليون فدان صالحة للزراعة، يمكن أن تصب فيه هذه الاستثمارات، ومصر لديها العديد من فرص الاستثمار فيمكن أن تستقبل المزيد من هذه

الاستثمارات بل يجب أن يسعى الجميع وخاصة على مستوى الدول العربية في تحريك الطلب الفعال الداخلي سواء بزيادة الاستثمار المحلي وكذلك استخدام المستهلكين وميلهم الكبير للاستهلاك في زيادة الاستهلاك على مستوى الاقتصاد الوطني لأن ذلك هو السبيل للخروج من هذه الأزمة والركود الاقتصادي الذي تسببه، والأهم أيضا أن تزايد تمويل وتنمية المشروعات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة له دور كبير في زيادة فرص العمل وتقليل مساحة الفقر والخروج من الركود الاقتصادي الذي تحدثه الأزمة.

والأهم أن الدروس المستفادة من هذه الأزمة الاقتصادية العالمية ستغير الكثير في عالمنا، وخاصة في طريقة عمل الأسواق والنظام المالي والنقدي الدولي بل ستغير بلا شك دور الاقتصاد الأمريكي والولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ مرحلته الجديدة بعد الأزمة ليكون أكثر وضوحا وأكثر عدالة.

الهوامش:

[1]- معتصم راشد، أسواق المال العالمية، جريدة العالم اليوم، الصادرة بتاريخ 2007/11/27، العدد 5448، مصر.

[2] - أحمد مهدي بلوافي- أزمة عقار أم أزمة نظام، مقال ضمن كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، ط1، 2009، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص 271.

[3] - رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية من يتحمل مسؤوليتها، مقال ضمن كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص 370.

[4] - عبد المطلب عبد المجيد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، ط1، الدار الجامعية، مصر، ص372.

[5] - حبيب راشدين، استشراف اليوم الذي يلي أفول شمس الغرب، الشروق اليومي، الصادر بتاريخ 2010/05/14، العدد 2934، الجزائر.

[6] -انظر تفصيل ذلك في: سامي إبراهيم السويلم، أسلحة الدمار الشامل، مقال ضمن كتاب: الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص44.

[7] - محمد عمر شابرا، الأزمة المالية العالمية هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها، ترجمة رفيق يونس المصري، مقال ضمن كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص39.